ملخص ندوة التأجير التمويلي

افتتح الندوة الأستاذ الدكتور/ **احمد حامد حجاج**

وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

مرحبا بالسادة المحاضرين والضيوف وكافة الحضور مشيرا إلى أن تلك الندوة حلقة هامة فى سلسلة ندوات الموسم الثقافى الذى تنظمه الكلية .

ثم اعطى سيادته نبذة مختصرة عن السادة المتحدثين :

ثم تحدث الأستاذ الدكتور/ **احمد على جبر** ـ عميد الكلية ....فرحب بالسادة الضيوف والحاضرين واشاد باهمية الجهاز المصرفى والدور الحيوي الذى يقوم به وأكد اعتزاز الكلية وإعتزازه الشخصى للجهاز المصرفى والقائمين على ادارته مشيدا بتعاونهم المستمر فى خدمة البحث العلمى

ثم تحدث الأستاذ / حافظ الغندور

فأشاد بكلية التجارة ـ جامعة المنصورة وبالقائمين على ادارتها لاهتمامهم بعقد تلك الندوات الهامة واوضح أن :

نشاط التأجير التمويلى وسيلة من وسائل التمويل الذائعة الانتشار حيث تزايد اعتماد الدول المختلفة عليه خاصة الدول الصناعية المتقدمة والدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا ـ وذلك لتميزه عن وسائل التمويل الأخرى بالعديد من المميزات ؛ فضلا عن توفيره لأشكال مختلفة لتأجير الأصول مما ينتج فرص للإختيار أمام المشروعات .

ـ **وتناول سيادته نشأة وتطوير التأجير التمويلى :** حيث انه ظهر حديثاً فى عام ١٩٥٢ وشهد انتشارا كبيرا فى اليابان والدول النامية فى أسيا منذ عام ١٩٧٨ م وفى مصر صدر قانون التأجير التمويلى من حيث التعريف ومن حيث الخصائص القانون رقم ٩٥ فى ٢ يونيه ١٩٩٥ .

- **ثم إنتقل سيادته** إلى الموقف الحالى لتأسيس الشركات التى تعمل فى مجال التأجير التمويلى حيث بلغ عدد الشركات المسجله التى تعمل فى هذا المجال نحو ١٧٥ شركة تعمل فى مختلف المجالات وبرؤوس أموال قدرها نحو ١,٢ مليار جنيه .

ثم إختتم سيادته بالضمانات والإعفاءات الواردة بقانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ م .

ثم انتقلت الكلمة الى الاستاذ الدكتور/**محمود الناغى**

الذى رحب بالسادة الضيوف من كلية الحقوق ومن رجال الجهاز المصرفى وأوضح أن التأجير التمويلى له علاقة وثيقة بالاستثمار ، حيث ان الدوله مهتمة الآن بالإستثمار فمن الطبيعى ان يزيد الاهتمام بموضوع التاجير التمويلى .

كما بين ان عقد التأجير التمويلى عقد له ذاتية خاصة فهو ليس عقد بيع ولا ايجار ولكنه يقف موقف وسط .

كما أوضح ان هناك العديد من الكتابات التى تناولت المعالجة المحاسبية والضريبية للتأجير التمويلى وأشار الى صدور المعيار الدولى رقم ١٩ والخاص بهذه المعالجة كما اشار الى معيار المحاسبة الأمريكى والى أن القانون المصرى لم يأخذ بذلك بل ترك لوزير الاقتصاد أن يصدر القواعد اللازمة للمعالجة المحاسبية المناسبة .

ثم استعرض سيادته خمس نقاط أساسية تحتاج للمزيد من التوضيح وهى :ـ

ـ المصطلحات : فهناك تعدد فى المصطلحات العربية المستخدمة وطالب بتحديد الفرق بين كل من هذه المصطلحات والعمل على توحيد المصطلحات المستخدمة .

معايير التفرقة بين التأجير التمويلى وغيره من المصطلحات

ـ أوضح الانماط المختلفة للدول المطبقة للتاجير التمويلى

ـ المعالجة المحاسبية والضريبية للتأجير التمويلى وأشار فى هذا الصدد الى أن المشرع المصرى منح الشركات التى تعمل فى هذا المجال اعفاء ضريبى لمدة ٥ سنوات من بداية النشاط

ثم تعرض سيادته لمفهوم التأجير التمويلى :

من حيث التعريف .

ومن حيث الخصائص .وأوضح أن التأجير التمويلى يؤكد على نقطتين هامتين وهما المستأجر صـــاحب حرفة (صنعة) معينة

ــ ان المستأجر يستطيع تسويق منتجه

ثم إنتقل سيادته إلى أشكال التاجير التمويلى :

قد يكون مباشر وقد يكون متعدد الأطراف وسواء كان مباشرا أو متعدد الاطراف فقد يكـــون أى منهما قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل ؛ واوضح أن أطـــراف العقـــد هـــى : المورد ، المستأجر ، شركة التأجير التمويلى .

ثم قام سيادته بالتفرقة بين التأجير التمويلى والأشكال الأخرى لتأجير الأصول ولعل من أهمها :

١ ــ البيع التأجيرى . ٢ ــ التأجير التشغيلى .

- **ثم تحدث سيادته عن أهمية ومزايا التأجير التمويلى كأحد أساليب التمويل : ــ**

ــ المزايا للمستأجر ــ المزايا للمؤجر

ــ المزايا للمورد أو المنتج البائع . ــ المزايا للإقتصاد القومى المصرى .

- **ثم إستعرض سيادته الدور المصرفى فى مباشرة ودفع نشاط التأجير التمويلى فى عدد مـــن النقاط نوجزها فيما يلى :**

ــ القيام المباشر بنشاط التأجير التمويلى .

ــ تأسيس شركات فى التأجير التمويلى .

ــ تقديم التمويل المصرفى اللازم لأطراف عمليات التأجير التمويلى .

ــ القيام بعمليات الدراسات اللازمه للتأجير التمويلى .

ــ القيام بدور المستشار المالى والإقتصادى لأى من أطراف عمليات التأجير .

ــ القيام بعمليات الترويج لصفقات التأجير التمويلى .

ـ دور الجهاز المصرفى ـ واشار الى انه يجب اعادة النظر فى التشـــريعات الموضوعـــة بمـــا يسمح للجهاز المصرفى بالانطلاق والمشاركة بفعالية فى موضوع التاجير التمويلى .

بعد ذلك تم فتح باب الحوار حيث اشترك فيه العديد من اعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وكليـــة التجارة ومن اهم ما اثير فى الحوار ما يلى :ـ

ـ هناك تكامل بين كل من رجال القانون والتجاريين فى العديد من الموضوعات وعلـــى رأســـها التاجير التمويلى

ـ هناك فرق بين كل من نظام B.O.T ونظام التأجير التمويلى

ـ هناك حاجة لتسويق فكرة التاجير التمويلى

ـ يساهم التاجير التمويلى فى خفض معدلات البطالة ونمو الاستثمارات القومية كمـــا انـــه يؤثـــر بشكل غير مباشر على معدلات التضخم .